مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الأربعاء 06 مارس 2024

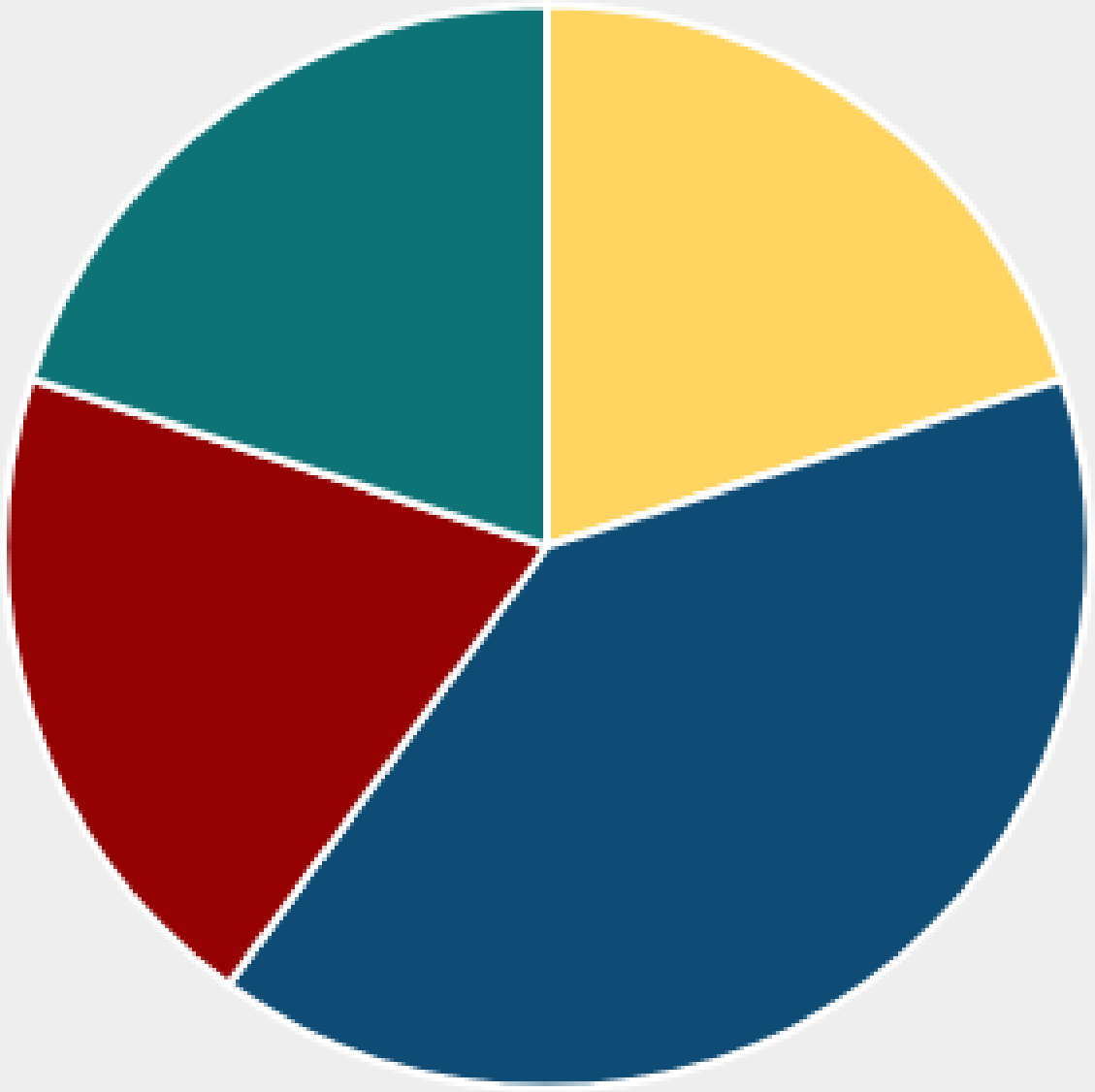

السودان يبلغ الأمم المتحدة موافقته على دخول مساعدات عبر تشاد

(إقليمي ودولي . الأناضول)

أبلغت الحكومة السودانية الأمم المتحدة، الأربعاء، موافقتها على استخدام معبر حدودي من تشاد إلى الفاشر لدخول المساعدات الإنسانية، إلى جانب مسارات أخرى ورحلات جوية عند الحاجة.

وقالت وزارة الخارجية في بيان، إنها "أبلغت الأمم المتحدة موافقة الحكومة على استخدام معبر الطينة من تشاد إلى الفاشر في دارفور لدخول المساعدات الإنسانية المحددة، وبعد الاتفاق على الجوانب الفنية بين الحكومتين السودانية والتشادية".

وذكرت الوزارة أن ذلك يأتي "انطلاقًا من مسؤولية حكومة السودان نحو مواطنيها في مختلف أنحاء البلاد".

وأضافت أن دخول المساعدات سيتم عبر معبر الطينة، "إلى جانب استخدام مسارات: بورتسودان- عطبرة- مليط- الفاشر، ومسار من مصر عن طريق البحر الأحمر إلى بورتسودان، ومعبر وادي حلفا- دنقلا، ومسار من جنوب السودان بواسطة النقل النهري والطريق البري من الرنك إلى كوستي".

وأشارت الخارجية في بيانها إلى "الموافقة على استخدام مطارات الفاشر وكادوقلي والأبيض في حالة تعثر الوصول عبر الطرق البرية".

وجددت "التزام الحكومة بتعهداتها والتزاماتها بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين والمحتاجين في جميع أنحاء البلاد عبر الموانئ، والمعابر والمطارات داخل الحدود الوطنية".

والثلاثاء، قالت منسقة الشؤون الإنسانية الأممية بالسودان، كليمنتاين نكويتا سلامي، في منشور على منصة "إكس"، "أُبلِغتُ اليوم أن الحكومة السودانية ستسهل وصول المساعدات الإنسانية".

وأفادت بأن الحكومة السودانية ستسمح بعبور المساعدات "من تشاد عبر معبر الطينة الحدودي إلى دارفور، ومن جنوب السودان عبر معبر الرنك الحدودي إلى ولاية النيل الأبيض، بجانب رحلات جوية إنسانية تصل إلى مطارات الفاشر وكادقلي والأبيض".

والسبت، رفضت الخارجية السودانية اتهامات نظيرتها الأمريكية لحكومة البلاد وجيشها بعرقلة المساعدات الإنسانية ووصفتها بـ "الباطلة".

والجمعة، قالت خارجية الولايات المتحدة في بيان "نشعر بقلق عميق إزاء القرار الأخير الذي اتخذته القوات المسلحة السودانية بحظر المساعدات الإنسانية عبر الحدود من تشاد".

وأسفرت محادثات برعاية سعودية أمريكية، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 11 مايو/ أيار الماضي، عن أول اتفاق في جدة بين الجانبين للالتزام بحماية المدنيين، وإعلان أكثر من هدنة وقع خلالها خروقات وتبادل للاتهامات بين المتصارعين، ما دفع الرياض وواشنطن لتعليق المفاوضات.

ومنذ منتصف أبريل/ نيسان 2023، يخوض الجيش السوداني و"الدعم السريع" حربا خلّفت حوالي 13 ألفا و900 قتيل وأكثر من 8 ملايين نازح ولاجئ، وفقا للأمم المتحدة.

البحرية البريطانية تعلن عن هجوم جديد من جهة مجهولة على سفينة قبالة اليمن

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

أعلنت البحرية البريطانية اليوم الأربعاء عن هجوم جديد من جهة مجهولة على سفينة تجارية قبالة اليمن.

وكتب الحساب الرسمي على منصة "إكس" للعمليات التجارية البحرية في المملكة المتحدة (UKMTO) "06: "تلقينا إخطارا بحادث على بعد 54 ميلا بحريا جنوب غرب عدن اليمنية، وتحقق السلطات الآن في ملابسات الحادث"، مشيرة إلى أن منفذ الهجوم جهة مجهولة.

وأضاف: "ننصح السفن بالعبور بحذر في المنطقة وإبلاغ هيئة البحرية البريطانية عن أي نشاط مشبوه".

وكانت البحرية البريطانية قد أعلنت صباح اليوم أن سفينة تجارية تلقت نداءات من جهة على أنها البحرية اليمنية وأمرتها بتغيير مسارها.

وتتصاعد الأزمة في خليج عدن بعد غرق سفينة "روبيمار" التي تحمل علم "بليز" قبالة السواحل اليمنية، بعد هجمات شنها "أنصار االله".

وتعرضت سفينة الشحن "روبيمار"، التي تحمل أسمدة قابلة للاحتراق وتديرها شركة لبنانية مسجلة في بريطانيا، لأضرار في هجوم بالصواريخ الشهر الماضي، وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجوم.

السيناتور الأمريكي مينينديز يواجه اتهامات جديدة بـ"التآمر وعرقلة سير العدالة"

(إقليمي ودولي . بالعربية CNN)

وُجهت إلى السيناتور الأمريكي روبرت مينينديز، الثلاثاء، اتهامات جديدة منها التآمر وعرقلة سير العدالة على خلفية لائحة اتهامات الموجهة له ووزوجته نادين، العام الماضي، بقبول رشاوى من حكومتي مصر وقطر.

وتأتي الاتهامات الجديدة بعد أيام من موافقة خوسيه أوريبي، أحد رجال الأعمال الذي سبق اتهامه إلى جانب مينينديز وزوجته واثنين آخرين، على الاعتراف بالذنب وإعلان رغبته في التعاون مع السلطات.

ومن جانبه، نفى مينينديز ارتكاب أي مخالفات واتهم الادعاء باستهدافه، وقال في بيان، إن "الحكومة غير راضية أو

غير قادرة على مواجهة هذه الحقائق بشكل عادل في المحاكمة، وتزعم الآن زورا وجود تستر وعرقلة".

وأضاف: "التهمة الأخيرة تكشف عن الحكومة أكثر بكثير مما تقوله عني، حيث تقول إن المدعين يخشون الحقائق، ويخافون إخضاع اتهاماتهم للتدقيق العادل من قبل هيئة محلفين، وغير مقيدين بأي إحساس بالعدالة، وأنهم لن يتوقفوا عند أي شيء للنيل مني".

وكان السيناتور روبرت مينينديز، الذي يسعى لإعادة انتخابه هذا العام، قد اتهم وزوجته، العام الماضي، بالحصول على سبائك ذهبية ونقود وسيارة مرسيدس وأشياء أخرى مقابل اتخاذ خطوات لمساعدة 3 رجال أعمال وحكومتي مصر وقطر.

وتوفر الاتهامات الجديدة تفاصيل إضافية حول المحاولات المزعومة من قبل مينينديز وزوجته للتستر على الرشوة، بما في ذلك عن طريق جعل أعضاء فريق الدفاع يقدمون معلومات مضللة خلال الاجتماعات مع المدعين العامين.

ويزعم ممثلو الادعاء أن السيناتور جعل محاميه آنذاك يجتمع مع المدعين العامين في 2023 للقول بأنه لم يكن على علم حتى عام 2022 بمبلغ 23568 دولارا الذي دفعه أحد رجال الأعمال في نيوجيرسي لمنزل نادين مينينديز أو السيارة.

وقال محاميه أيضا، بحسب للائحة الاتهام، للمدعين العامين إن الأموال كانت قروضا، وتم تسليم الشيكات التي كتبها السيناتور لسداد "القروض" إلى المدعين العامين.

وجاء في لائحة الاتهام: "في الحقيقة وفي الواقع، وكما يعلم مينينديز جيدا بالأموال المدفوعة لشركة الرهن العقاري والسيارة قبل عام 2022، ولم تكن قروضا، بل رشاوى".

ويزعم الادعاء أن نادين مينينديز دفعت محاميها أيضا إلى الإدلاء بأقوال كاذبة للسلطات.

وبعد أن قام عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بتفتيش منزل مينينديز وأرسلت مذكرات استدعاء للحصول على معلومات حول الأموال المدفوعة للسيارة، كما يزعم المدعون، توقف أوريبي عن سداد الأموال، وبعد فترة وجيزة، التقت نادين مينينديز بأوريبي.

وزعم ممثلو الادعاء أن نادين مينينديز سألت أوريبي عما سيقوله إذا سألته السلطات عن السيارة، وأخبرها أوريبي، أنه سيقول إن الأموال كانت عبارة عن قرض، ووافقت على أن الأمر بدا جيدا.

مباحثات جزائرية مصرية بشأن تطورات العدوان الإسرائيلي على غزة

(إقليمي ودولي . الأناضول)

أجرى وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف مباحثات مع نظيره المصري سامح شكري، الأربعاء، بشأن تطورات الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية، في بيان، إن هذه المباحثات جرت على هامش مشاركة عطاف في أعمال الدورة 161 الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة.

وأفادت بأن الوزيرين بحثا "تطورات العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلى جانب مواضيع متصلة بالتنسيق البيني على الصعيد القاري".

"كما تطرقا لعلاقات الأخوة والتعاون المتميزة بين البلدين الشقيقين وسبل الدفع بها نحو مستويات أرحب في سياق التحضير للاستحقاقات الثنائية المقبلة"، وفقا للبيان.

والثلاثاء، دعا عطاف، خلال اجتماع استثنائي لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالسعودية، إلى قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع "الكيان الصهيوني".

ومن أصل 22 دولة عربية، تقيم خمس دول هي مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب علاقات رسمية معلنة مع إسرائيل، التي تحتل منذ عقود أراضٍ في فلسطين وسوريا ولبنان.

وشدد عطاف على "ضرورة التحرك الفعلي والفعال على جميع المستويات المتاحة لتكثيف الضغط على الاحتلال الصهيوني وكف تجبره واستقوائه على الأبرياء ومحاسبته من خلال تعزيز الخطوات المتخذة أمام الهيئات القضائية الدولية وتدعيمها بمساع إضافية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة".

وقبل أسبوعين، استخدمت الولايات المتحدة النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ما أجهض مشروع قرار قدمته الجزائر يدعو إلى وقف "فوري" لإطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية.

وخلّفت الحرب عل غزة الحرب عشرات آلاف الضحايا المدنيين، معظمهم أطفال ونساء، وكارثة إنسانية غير مسبوقة ودمارا هائلا في البنى التحتية والممتلكات، وفقا لبيانات فلسطينية وأممية.

وتُصر إسرائيل على مواصلة الحرب، على الرغم من مثولها، للمرة الأولى منذ قيامها في عام 1948، أمام محكمة العدل الدولية؛ بتهمة ارتكاب جرائم "إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين.

مقترح أمريكي بمجلس الأمن لهدنة مؤقتة وإطلاق المحتجزين الإسرائيليين في غزة

(إقليمي ودولي . بالعربية CNN)

قامت الولايات المتحدة بتوزيع مسودة مشروع قرار جديد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعم "وقف إطلاق النار الفوري لمدة ستة أسابيع تقريبًا في غزة مع إطلاق سراح جميع الرهائن"، وفقًا لدبلوماسي بالأمم المتحدة أكد النص لـ CNN في وقت متأخر من الثلاثاء.

ووفقًا لنسخة رأتها شبكة CNN وأكدها المصدر الدبلوماسي بالأمم المتحدة، فإن المراجعة الثالثة للنص "تدعم بشكل لا لبس فيه الجهود الدبلوماسية الدولية لإبرام وبدء تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار الفوري لمدة ستة

أسابيع تقريبًا في غزة مع إطلاق سراح جميع الرهائن بمجرد موافقة الأطراف".

وتريد الولايات المتحدة أن يكون أي دعم من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار مرتبطا بالإفراج عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس في غزة.

لقد قاومت الولايات المتحدة، التي كانت تقليديا تحمي حليفتها إسرائيل من إجراءات الأمم المتحدة، مرارا وتكرارا الدعوات إلى "وقف إطلاق النار"، مؤكدة على ما تدعي أنه حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها بعد الهجوم الذي شنته حركة "حماس" في 7 أكتوبر.

كما صوتت أمريكا ضد قرارين على الأقل من قرارات مجلس الأمن بشأن الحرب.

وكانت المسودات السابقة للقرار الأمريكي دعت إلى "وقف مؤقت لإطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن"، وهو ما لم يرق إلى رغبات أغلب أعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين كانوا يدعون إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وفي هذه المسودة الأخيرة، أكدت الولايات المتحدة دعمها لـ"وقف مؤقت لإطلاق النار" من أجل "تكثيف الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال العدائية والسلام الدائم على النحو الذي يدعو إليه القرار 2720".

ولكي ينجح القرار، يحتاج إلى تسعة أصوات مؤيدة على الأقل وعدم استخدام حق النقض من قبل أي من الأعضاء الدائمين، مثل الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا أو روسيا أو الصين.

وقالت واشنطن إنها تخطط لإتاحة الوقت للمفاوضات بشأن مسودتها الأخيرة ولن تتعجل في الدعوة إلى تصويت، بحسب المصدر الدبلوماسي.

مفاوضات الهدنة مستمرة لليوم الرابع في القاهرة وضغوط أمريكية لاتفاق سريع

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

دخلت مفاوضات الهدنة بين "إسرائيل" وحماس يومها الرابع في القاهرة وسط ضغوط أمريكية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، قبل حلول شهر رمضان.

في الأثناء، تتواصل المعارك والقصف في قطاع غزة حيث الوضع الإنساني يتفاقم يوما بعد يوم وباتت المجاعة "وشيكة" بحسب الأمم المتحدة.

وأغرقت الحرب المستمرة منذ خمسة أشهر قطاع غزة في أزمة إنسانية حادة ولا سيما شماله الذي يصعب الوصول إليه وحيث بلغ الجوع "مستويات كارثية" بحسب برنامج الأغذية العالمي.

وأفادت وزارة الصحة في القطاع بسقوط "83 شهيدا، غالبيتهم من الأطفال وبينهم رضع ونساء وكبار السن، جراء

ارتكاب الاحتلال لمجازر الإبادة الجماعية بحق المدنيين، ولايزال عشرات المفقودين تحت الأنقاض".

وقال برنامج الأغذية العالمي إن إحدى قوافله للمساعدات الإنسانية تعرضت للنهب من قبل "حشود يائسة" بعدما منع حاجز الجيش الإسرائيلي مرورها إلى شمال القطاع.

وأمام الكارثة الإنسانية المتفاقمة، تمارس الولايات المتحدة الداعم الرئيسي لإسرائيل، ضغوطا للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بحلول شهر رمضان في العاشر من مارس أو الحادي عشر منه.

وأكد الرئيس الأميركي جو بايدن الثلاثاء أن "الأمر بيد حماس حاليا"، معربا عن خشيته من وضع "خطير للغاية" في إسرائيل والقدس إذا لم تتوصل إسرائيل والحركة لوقف إطلاق نار في غزة قبل حلول شهر رمضان.

في المقابل، قال القيادي في حركة "حماس" أسامة حمدان من بيروت: "لن نسمح بأن يكون مسار المفاوضات مفتوحا بلا أفق مع استمرار العدوان وحرب التجويع ضد شعبنا".

ويسعى الوسطاء من مصر وقطر والولايات المتحدة منذ أسابيع إلى التوصل لهدنة لمدة ستة أسابيع في غزة قبل رمضان، بما يتيح الإفراج عن رهائن محتجزين في غزة مقابل إطلاق سراح فلسطينيين تعتقلهم إسرائيل وإدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع الفلسطيني المحاصر.

وتشترط حماس خصوصا "الوقف الشامل للعدوان والحرب ولاحتلال قطاع غزة" و"البدء بعمليات الاغاثة والإيواء وإعادة الإعمار"، وفق ما أفاد عضو القيادة السياسية للحركة باسم نعيم لوكالة "فرانس برس".

إلا أن "إسرائيل" ترفض هذه الشروط مؤكدة نيتها مواصلة هجومها حتى القضاء على "حماس"، وتشترط أن تقدم لها الحركة قائمة محددة بأسماء الرهائن الذين لا يزالون محتجزين في قطاع غزة.

مصر تدين تصديق "إسرائيل" على مستوطنات جديدة بالضفة وتدعو لرفض دولي

(إقليمي ودولي . الأناضول)

أدانت، مصر، الأربعاء، قرار الحكومة الإسرائيلية بالتصديق على 3500 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، داعية لموقف دولي يرفض ذلك بقوة.

جاء ذلك في بيان للخارجية المصرية، رفضا لقرار السلطات الإسرائيلية بالتصديق على بناء نحو 3500 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية.

وقالت الوزارة إنها تدين ذلك القرار، وتعتبره "تصرفا يعكس الإمعان في سياسة الاستيطان غير الشرعي، ومخالفة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام القانون الدولي".

وأكدت أن "مواصلة "إسرائيل" ممارسات ضم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، لن تنال من الوضعية

القانونية والتاريخية والديموغرافية لتلك الأراضي".

ودعت الخارجية المصرية، إلى "تبنى الأطراف الدولية موقفاً قوياً يرفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ويؤكد عدم شرعيتها".

كما طالبت مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته في وقف "الانتهاكات الإسرائيلية"، ودعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويأتي القرار الإسرائيلي في ظل حرب مدمرة تشنها تل أبيب، منذ 7 أكتوبر/ تشرين أول الماضي، على قطاع غزة، خلفت آلاف الضحايا والمصابين، وتدمير في البنية التحتية وخروج مستشفيات عن الخدمة.

وتُصر إسرائيل على مواصلة الحرب، على الرغم من مثولها، للمرة الأولى منذ قيامها في عام 1948، أمام محكمة العدل الدولية؛ بتهمة ارتكاب جرائم "إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين.